المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

آراء في السياسة الاقتصادية

العدد ٥ يونيو ٢٠٠٠

الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى

تهدف سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" إلى الإسهام في حل المشاكل الاقتصادية الملحة في مصر وذلك بتحليل أبعاد هذه المشاكل ونقديم مقترحات بشأنها. وتستند هذه السلسلة على الأبحاث التى يقوم بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وقد إعتمد مجلس إدارة المركز مضمون هذا البحث والتوصيات الواردة به.

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل - الرئيس الفخري
إبراهيم شحاته - الرئيس الفخري
طاهر حلمي - رئيس مجلس الإدارة
جلال الزيه - نائب رئيس مجلس الإدارة
محمد لطفي منصور - الأمين العام
عمر مهنا - أمين الصندوق الفخري
إبراهيم كامل
أحمد المغربي
أحمد بهجت
أحمد جلال
أحمد عز
أسعد سمعان أسعد
أمين لاظ
جمال مبارك
حاتم نيازي مصطفى
حازم حسن
رائد هاشم يحيى
رشيد محمد رشيد
شفيق بغدادي
عادل ثابت
فاروق الباز
مجدي اسكندر
محمد العربان
محمد تيمور
محمد شتا
محمد شفيق جبر
محمد فريد خميس
مصطفى البليدي
معتز الألفي
منير عبد النور
ناجي الشيمومي

الإدارة

أحمد جلال - المدير التنفيذي

على الرغم من أن قطاع السياحة يلعب دوراً هاما فى الاقتصاد المصرى، وهى حقيقة تبدو مؤكدة وواضحة لكافة الفئات المتصلة بهذا النشاط الاقتصادى إلا أن المتاح لدينا من بيانات ومعلومات قد لا يدعم هذا الرأى بشكل قاطع. فبينما تتوافر المعلومات عن قطاع السياحة من حيث عدد السائحين وجنسياتهم ومتوسط إنفاقهم، إلا أن البيانات المتوفرة عن مساهمة السياحة فى النشاط الاقتصادى من حيث إجمالى الطلب أو العمالة أو الدخل تعتبر محدودة للغاية ومضللة أحياناً.

ولمعالجة هذا القصور، يأتى هذا العدد من "آراء فى السياسة الاقتصادية" والهادف إلى تقدير الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على الجوانب المختلفة للاقتصاد المصرى، وذلك من خلال تبنى أسلوب التحليل الكمى لمساهمة إنفاق السائحين الأجانب على إجمالى الطلب والقيمة المضافة والعمالة والدخل[1] ولكن قبل أن نتطرق لهذا التحليل ونتائجه، نود أن نستعرض أوجه القصور فى البيانات المتاحة.

البيانات المتاحة عن قطاع السياحة غير كافية لتقدير الأثر الحقيقى لقطاع السياحة فى الاقتصاد القومى.

وفقاً لنظام الحسابات القومية يتم تحليل نشاط قطاع السياحة على أساس حصر نشاط الفنادق والمطاعم فقط. كما ندرج الأهمية النسبية لهذا القطاع (القيمة المضافة) كجزء من قطاع الخدمات. وتمثل هذه النسبة فى مصر مابين ١,٢٪ و ١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى. كما تتمثل

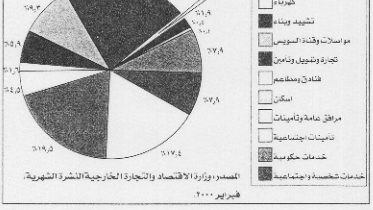

شكل رقم ١: مساهمة القطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الاجمالى (تكلفة عوامل الانتاج).

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية النشرة الشهرية، فبراير ٢٠٠٠.

الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى

فى مساهمة هذا القطاع (بتعريفه المحدود) بنسبة من إجمالى العمالة لا تزيد عن ٠,٩٪ (شكل رقم ١و٢). ويترتب على هذا إغفال تأثير إنفاق السائح الأجنبى على قطاعات أخرى كالنقل والمواصلات والخدمات الثقافية والترفيهية، فضلاً عما ينفقه السائح فى التسوق.

أما البيانات الخاصة بأعداد وإنفاق السائحين فتعتمد أساسا على بيانات من مصلحة الهجرة والجوازات وتشمل عدد السائحين القادمين وجنسياتهم وعدد الليالى السياحية والبيانات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن إنفاق السائحين الاجانب والتى تعتمد على بحث ميدانى لمتوسط إنفاق السائحين الأجانب وفقاً لجنسياتهم وتوزيع إنفاقهم على أوجه الإنفاق المختلفة. ويقوم البنك المركزى المصرى باستخدام هذه البيانات فى حساب دخل السياحة المتضمن فى بيانات ميزان المدفوعات.

شكل رقم ٢: توزيع العمالة على القطاعات المختلفة، ١٩٩٨/٩٨ (٪)

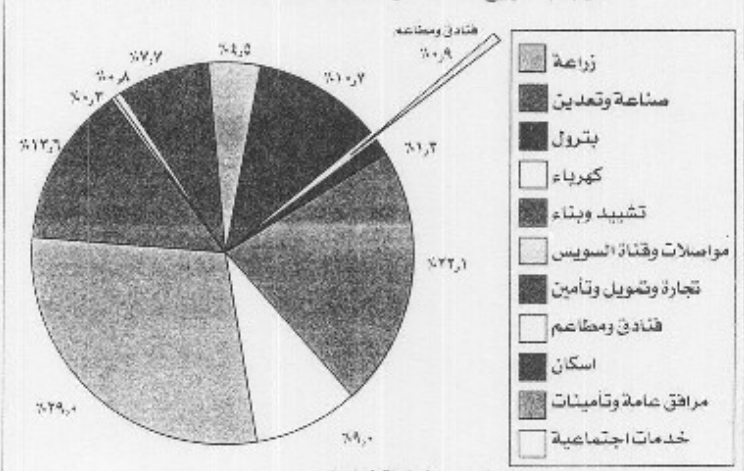

المصدر: وزارة التخطيط

ورغم أهمية كل هذه البيانات إلا أنها لا تعكس حقيقة مساهمة قطاع السياحة فى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة، مما يؤدى إلى عدم إبراز الدور الحيوى الذى يلعبه هذا القطاع فى الاقتصاد القومى ويرجع ذلك إلى طبيعة هذا القطاع بشكل خاص حيث أن كل ما هو "سياحى" يرتبط بمصدر الطلب وليس بمن يقوم بإنتاج السلعة أو الخدمة السياحية، وعلى هذا الأساس فإن استخدام السائح لسلعة أو خدمة معينة يعطى هذه السلعة خاصية ارتباطها بقطاع السياحة، وهو ما ينشأ عنه وجود تضارب بين ما توحى به الحسابات القومية من ضآلة مساهمة قطاع السياحة فى الاقتصاد المصرى والمكانة التى يحتلها هذا القطاع كأحد أهم مصادر العملة الأجنبية فى ميزان المدفوعات (الشكل(٣))

شكل رقم ٣: المصادر الرئيسية لايرادات مصر من العملات الأجنبية

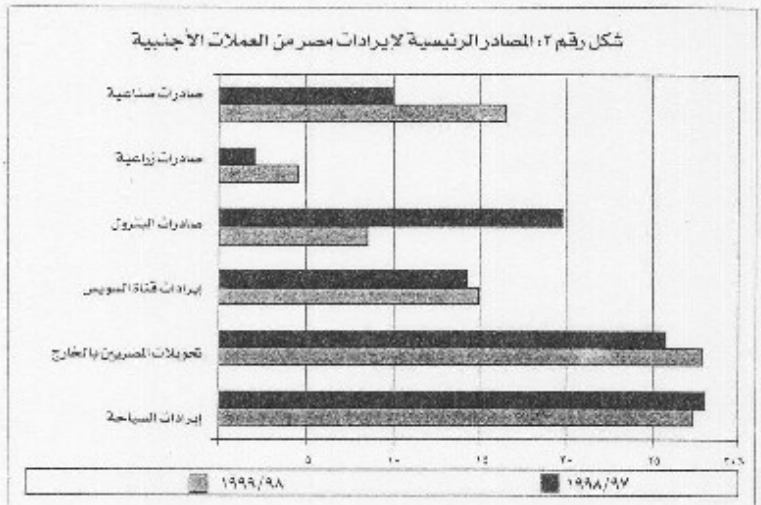

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، النشرة الشهرية، فبراير ٢٠٠٠

ما هى الطرق المختلفة لقياس المساهمة الحقيقية لقطاع السياحة فى الاقتصاد القومى؟

نظراً لأن عدداً كبيراً من الدول النامية والمتقدمة تعانى من المشكلة الخاصة بمدى ملاءمة البيانات المتوفرة لتقدير الأهمية الحقيقية لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى فقد لجأت هذه الدول إلى طريقتين أساسيتين لمعالجة القصور فى بيانات قطاع السياحة. تعتمد الطريقة الأولى على بناء نظام للحسابات القومية المستقلة لقطاع السياحة (Tourism Satellite Account)أما الطريقة الثانية فتعتمد على تحليل الأثر الاقتصادى باستخدام جداول المدخلات والمخرجات(Economic Impact Analysis).

يتمثل الأسلوب الأول فى إعادة تنسيق المعلومات المتاحة من الحسابات القومية والمصادر الأخرى بغرض تحديد حجم نشاط معين بصورة قد لا يتيحها الشكل المتعارف عليه للحسابات القومية، وهو ما توصى به كل من الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للسياحة(World Tourism Organization)كمصدر أساسى للبيانات الخاصة بقطاع السياحة. وعادة مايتم تطبيق هذا الأسلوب فى الدول المتقدمة لما لديها من قواعد ضخمة للبيانات بالنسبة للاقتصاد بشكل عام ولما لدى هذه الدول من إمكانيات مادية وبشرية قد لا تتوفر للدول النامية. ويتم بناء حسابات قومية مستقلة للسياحة فى كل من كندا وفرنسا والولايات المتحدة إلى جانب بعض الدول النامية مثل جمهورية الدومينيكان. وتدعو المنظمة العالمية للسياحة، كافة الدول إلى تبنى هذا النظام، خاصة بعد أن تم اعتماده كمصدر رئيسى للبيانات السياحية فى مؤتمر قياس الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة والذى عقد فى تونس فى الفترة من١٥-١٨ يونيو ١٩٩٩. ومن هذا المنطلق فإنه يتعين على الدول المختلفة - بما فيها مصر على الأقل فى

المدى المتوسط - اتخاذ خطوات فعالة نحو إعداد نظام الحسابات المستقلة لما يتيحة هذا النظام من قدرة على التعرف الأشمل على اقتصاديات النشاط السياحى بشكل دورى منتظم.

أما الأسلوب الثانى فيعتمد على تحليل الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة عن طريق تتبع تدفقات الإنفاق المرتبطة به في دولة أو منطقة ما. وينقسم هذا التحليل إلى دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة وتأثيرها على التدفقات التالية: إنتاج القطاعات الأخرى والدخل الناتج عن النشاط السياحى (بالمعنى الأوسع) وفرص العمل والحصيلة الضريبية. وهذا هو المنهج الذى تتبناه هذه الدراسة لتحليل الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة فى مصر نظراً لعدم توافر الإمكانيات المادية والمعلوماتية فى الوقت الحاضر لبناء الحسابات المستقلة لقطاع السياحة.

بالاعتماد على منهج قياس الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب[٢] تقوم الدراسة بقياس:

- **الآثار المباشرة (Direct Effects)**: وهى التغيرات المباشرة الناجمة عن التغير فى انفاق السائحين
- **الآثارالثانوية (Secondary Effects)**: وتشمل كل من:
  - **الآثارغير المباشرة(Indirect Effects)**: هى الآثار الناجمة عن دورات الإنفاق الناجمة عن اعتماد قطاع السياحة على السلع والخدمات من القطاعات الأخرى.
  - **آثارمستحثة(Induced Effects)**: هى التغيرات فى النشاط الاقتصادى المترتبة عن إنفاق القطاع العائلى للدخل الناتج بشكل مباشر أو غير مباشر من قطاع السياحة.

وتتمثل الفكرة الرئيسية للبحث فى توزيع قيمة إنفاق السائحين الأجانب لعامى ١٩٩٦ و ١٩٩٩ على القطاعات المختلفة وذلك بغرض تقدير الأثر المباشر على هذه القطاعات باستخدام جدول للمدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٢/٩١وهو أحدث جدول كامل متاح حتى الآن للاقتصاد المصرى. وبلى ذلك تتبع العلاقات التشابكية بين إنفاق السائحين على السلع والخدمات والطلب على السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج هذه السلع والخدمات. وكذا الطلب التابع من دخول العاملين وقطاع الاعمال الذى يقوم بانتاج هذه السلع والخدمات.

ويلخص الشكل رقم (٤) الخطوات المتبعة لتقدير الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة. علماً بأنه يتم حساب الأثر الاقتصادى باستخدام المعادلة التالية:

أثر إنفاق السائحين = عدد السائحين X متوسط إنفاق السائح X المضاعف

أو = عدد الليالى السياحية X متوسط إنفاق السائح / ليلة X المضاعف

يتم حساب المضاعف بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات حيث يتابع الجدول التدفقات المختلفة بين القطاعات الاقتصادية مما يمكننا من تحديد

شكل رقم (٤): خطوات حساب إجمالى الأثر الاقتصادي لإنفاق السائحين الأجانب

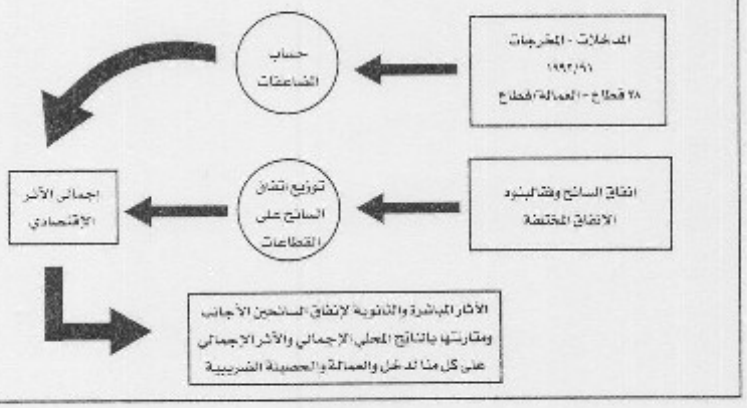

إجمالى الآثار غير المباشرة والمستحثة الناجمة عن تغير الطلب فى قطاع ما (فى هذه الدراسة قطاع السياحة).

أهم نتيجة للدراسة هى أن مساهمة السياحة فى الاقتصاد المصرى تفوق بكثير التصورالسائد لحجم هذا القطاع.

تشير الحسابات المفصلة والدقيقة لإنفاق السائحين الأجانب إلى أن تأثيرهذا الإنفاق يفوق نسبة ال ١٪ من الناتج القومى وهى النسبة السائدة للتعبير عن مساهمة هذا القطاع، بما يزيد عن الضعف. كما تشير إلى أن الأثر المباشر لإنفاق السائحين الأجانب على إجمالى الطلب وصل إلى حوالى ٣٫٦ مليار دولار عام ١٩٩٩. وهو ما يمثل ٤٫٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.[٣] ويرجع السبب الرئيسى فى التفاوت بين الرقمين إلى أن أسلوب الأثر الاقتصادى المطبق فى الدراسة يغطى كافة بنود إنفاق السائح الأجنبى ولايقتصر على إنفاقه على المطاعم والفنادق والذى لا يتعدى ٣٠ إلى ٤٠٪من إجمالى الإنفاق. ومن ثم فإن حصر مساهمة قطاع السياحة فى نشاطى الفنادق والمطاعم يغفل تأثير بين ٦٠ و٧٠٪ من إجمالى الإنفاق والذى يتجه مباشرة إلى قطاعات أخرى غيرالمطاعم والفنادق.

وإلى جانب الأثر المباشر لإنفاق السائحين الأجانب تقدر الدراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لإنفاق السائحين الأجانب فى عام ١٩٩٩بحوالى ٩٫٦مليار دولار، وهو مايوازى ١١٫٦٪ من إجمالى الناتج المحلى لنفس العام. وبما أن نسبة القيمة المضافة إلى الطلب الإجمالى فى للاقتصاد المصرى تقدر بحوالى ٦٥ ٪فإن الأثر الإجمالى الصافى على القيمة المضافة يقدر بحوالى ٧٫٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وعلى ذلك فإن تأثير العلاقات التشابيكية لإنفاق السائحين يفوق بدرجة كبيرة الأثر المباشر على الاقتصاد سواء من منظور الإنتاج أو صافى القيمة المضافة.

أما بالنسبة للعمالة، فأن الدراسة تقدر أن إنفاق السائحين الأجانب قد ساهم فى توفير ١٫٢ مليون فرصة عمل فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وترتفع هذه المساهمة الى ٢٫٧ مليون فرصة عمل، إذا ما أضفنا الأثر غير المباشر لهذا الإنفاق. وعلى ذلك فإن نسبة الأثر المباشر لإنفاق السائحين تصل إلى ٧٪ من إجمالى العمالة وترتفع هذه النسبة إلى حوالى ١٥٪ من إجمالى عمالة ١٩٩٩/٩٨ إذا أخذنا الأثر الإجمالى فى الإعتبار[٤].

ومن هذه الأرقام يتضح أن مساهمة إنفاق السائحين الأجانب فى خلق فرص عمل لا يقارن على الإطلاق بنسبة ال ٩٫٠٪ الخاصة بمساهمة الفنادق والمطاعم فى العمالة خلال السنوات الماضية. وفضلاً عن ذلك يولد إنفاق السائحين الأجانب ما يزيد على ١٧٠ مليون دولار من دخل للعاملين بالقطاعات المختلفة إذا نظرنا إلى الأثر المباشر فقط. أما دخل العاملين المرتبط بإجمالى الأثر على العمالة فإنه يفوق ١٫٤ مليار دولار.

بالإضافة إلى كل هذا فقد قامت الدراسة بتقدير حصيلة الضرائب المرتبطة إرتباطاً مباشراً بإنفاق السائحين الأجانب على أساس ١٠٪ ضريبة مبيعات على إجمالى الإنتاج و٢٠٪ متوسط ضريبة الدخل من أرباح وأجور ومرتبات. وبناءً على هذا التقدير خلصت الدراسة إلى أن إجمالى هذه الحصيلة يفوق ماقيمته ٣٫٦ مليار جنيه مصرى، وهوما يعادل ١٫٥٪ من إجمالى الضرائب المباشرة وغير المباشرة لعام ١٩٩٩/٩٨.

ونظراً لأن إنفاق السائحين يكون بالعملات الأجنبية، وهو ما لايتوافر بنفس الدرجة للقطاعات الأخرى، فإن استهلاك السائح من السلع والخدمات يوازى قيام مصر بتصدير هذه الخدمات ليستهلكها الأجانب بالخارج. وهذه نقطة هامة بالنسبة لدولة نامية نعانى من عجز جارى متزايد. كما أن الدول النامية تولى أهمية أكبر للقيمة المضافة التى تتولد من القطاعات التصديرية. وتتزايد هذه الأهمية كلما زادت الضغوط على العملة المحلية، وارتفع العجز فى الميزان الجارى كما هو الحال فى مصر فى الوقت الراهن.

انعكاسات الدراسة: أولوية أكبر لقطاع السياحة وضرورة تضافر الجهود لتعزيز قدرات هذا النشاط

من الواضح أن نشاط قطاع السياحة فى مصر قد تضاعف فى الآونة الأخيرة وانعكس هذا فى صورة زيادة عدد السائحين خلال السنوات العشر الماضية ليصل إلى ما يقرب من خمسة ملايين سائح خلال عام ١٩٩٩ كما وصل الدخل من السياحة الى ٤ مليار دولار فى نفس العام. ويرجع هذا النمو فى قطاع السياحة إلى جهود مختلف الجهات العاملة بالقطاع لتشجيع النشاط السياحى والترويج له. وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أن نصيب مصر من السياحة العالمية مازال محدوداً ويقل بكثير عن الإمكانيات التى تتمتع بها البلاد بمواردها السياحية المتعددة.

ونظراً لأن الاهتمام بقطاع السياحة يتأثر بشكل كبير بمدى أهميته فى الاقتصاد القومى فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد أن مساهمة قطاع السياحة فى الإقتصاد المصرى تفوق التقدير المتعارف عليه لحجم هذا القطاع. وتعتبر بذلك خطوة أولى نحو التنبيه إلى ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام بتعزيز إمكانات وفرص هذه الصناعة على الإنطلاق فى رحاب التنمية وتعظيم مردودها الإقتصادى خاصة فى ظل نمو النشاط السياحى عالمياً بمعدلات تجاوزت ٥٪ سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية وكذا توقع استمرار هذه المعدلات فى المستقبل. وتنامى الدور الذى يلعبه هذا القطاع الحيوى ليصبح أحد أهم مصادر النمو الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة.

ونظراً لتشعب تشابكات قطاع السياحة فإن محاولة النهضة به يتطلب التنسيق بين الأجهزة الحكومية عند رسم السياسات القطاعية المتصلة بالسياحة وكذلك ضرورة تضافر جهود كافة الأطراف سواء الحكومية أو تنظيمات القطاع الخاص لإتخاذ الاجراءات اللازمة لتذليل الصعاب والمشكلات التى تواجه هذه الصناعة حتى يتسنى لها استغلال ما تتمتع به من إمكانات بصورة مثلى وحتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤليتها كصناعة رائدة لعملية التنمية.

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى دراسة:

Tohamy, Sahar and Adrian Swinscoe(2000),"The Economic Impact of Tourism on the Egyptian Economy, ECES, Working Paper #40, Cairo.

وقد اشترك مع المركز فى تمويل هذه الدراسة كل من وزارة السياحة والاتحاد المصرى للغرف السياحية ومشروع تحليل وإصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية (DEPRA).

[٢] بتعين الأشارة إلى أن نتائج البحث تقتصر على دراسة الأثر الإقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب دون التعرض إلى أى من إنفاق المصريين على السياحة الداخلية أوإنفاق المصريين العاملين فى الخارج أثناء أجازاتهم السنوية داخل مصر.

[٣] تم كذلك حساب الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب فى عام ١٩٩٦وتم تقدير أثر إنفاق السائحين المباشر بحوالى ٢٫٨ مليار دولار وهو مايوازى ٤٫٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى لهذا العام. أما بالنسبة لإجمالى الأثر لعام ١٩٩٦ فقد قدرته الدراسة بحوالى ٧٫١ مليار دولار وهو مايوازى ١١٫٣ من إجمالى الناتج المحلى.

[٤] وبحساب هذه المؤشرات لعام ١٩٩٦ نجد أن الأثر المباشر كنسبة لإجمالى العمالة يمثل ٧٫٥٪ من إجمالى حجم العمالة المتحقق فى هذا العام بينما يمثل الأثر الإجمالى ١٢٫٦٪ من إجمالى العمالة.

قام بكتابة هذا العدد من "آراء في السياسة الاقتصادية"
الدكتورة / سحر تهامي - المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات عن المركز وإصداراته اتصل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية:
مركز التجارة العالمي - ١١٩١ كورنيش النيل - الدور ١٤ - القاهرة ١١٦٢١ - مصر
تليفون: ٥٧٨١٢٠٢ (٢٠٢)
فاكس: ٥٧٨١٢٠٥ (٢٠٢)
E-mail: eces@eces.org.eg
http://www.eces.org.eg